دور الدعم الحكومي في تحفيز حاضنات الأعمال في قطاع التعليم العالي في البيئة العراقية

The role of government support in stimulating business incubators in the higher education sector in the Iraqi environment

أ. إلهام محمد واثق العبيدي [1]، د. إيمان حسن كاظم [2]، فالح الربيعي [3]

Ilhem Elabidi[1], Imen hassen kadem[2], Fateh Rebiai

[1] الجامعة العراقية ، العراق، ilhamwathik@yahoo.com

[2] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، imenhassen@gmail.com

[3] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، fatehrebiai@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/07/17 تاريخ القبول: 2019/09/26 تاريخ النشر: 2020/03/15

ملخص:

يهدف البحث الى إلقاء الضوء على إنشاء حاضنات الأعمال في قطاع التعليم في العراق والاستفادة من تجارب بعض الدول وتحديد مستوى تأثير الجوانب المالية على عمل حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .وقد توصل البحث الى استنتاج مهم وهو ان اهم مشاكل الحاضنات في قطاع التعليم العالي في العراق هو عدم توفير التمويل اللازم لها وعزوف المؤسسات المالية من الاقدام على الاقراض لعدم توافر الضمانات الكافية من قبل الحكومة واهم ما وصى عليه الباحثون لحل اشكالية الحاضنات هو تخصيص نسبة من الموازنة العامة للدولة لدعمها سنويا وتحقيق اهدافها باحتضان المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وكذلك اهتمام الجامعات بتوفير الدعم اللوجستي والمادي لحاضناتها من خلال تخصيص نسبة من مواردها الذاتية لدعم مشاريعها ،وقد تم اجراء المقابلات الشخصية مع مسؤولي حاضنات الاعمال في احد عشر جامعة حكومية عراقية متوزعه من الشمال الى الجنوب وتم توجيه البعض من الاسئلة التي تزيل الضبابية عن اسباب تلكؤ عمل الحاضنات في قطاع التعليم والوقوف على تحليلها وتم استخدام تحليل SWAT لمعرفة نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجه الحاضنات في هذا القطاع المهم.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الاعمال، الدعم الحكومي، العراق.

Abstract:

The research aims to shed light on the establishment of business incubators in the education sector in Iraq and benefit from the experiences of some countries and determine the level of impact of financial aspects on the work of incubators in supporting small and medium enterprises. The research reached the important conclusion that the most important problems incubators in the higher education sector in Iraq is not to provide the necessary funding and the reluctance of financial institutions from lending to the lack of adequate guarantees by the government and the most important recommendations of the researchers to solve the problem of incubators is to allocate a proportion of the state budget to support them annually and achieve its objectives to embrace projects In addition to the universities' interest in providing logistical and material support to their incubators by allocating a percentage of their own resources to support their projects. The interviews were held with business incubators in eleven Iraqi government universities spread from north to south. Reasons for the delay in the work of incubators in the

المؤلف المرسل: إلهام العبيدي، ilhamwathik@yahoo.com

education sector and analyze their analysis was used SWAT analysis to identify the strengths, weaknesses and opportunities and threats faced by incubators in this important
Key words: Business Incubators, Government support, Iraq

1.مقدمة

تعد الجوانب المالية لحاضنات الأعمال من أهم الأمور الضرورية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها وذلك من خلال إصدار قانون لدعم هذه الحاضنات وإنشاء صناديق تعمل على توجيه ودعم وتنمية ومتابعة تلك المؤسسات والتعريف بنظام حاضنات الأعمال والأنواع والهيئات العامة التي تديرها وأن العراق يعد حديث العهد بعملية إنشاء حاضنات الأعمال وكما يتضح لنا الدور المهم لحاضنات الأعمال في الحد من البطالة وخلق مناصب أو فرص العمل، وذلك من خلال دعمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساعد في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونمو الاقتصاد الوطني، ومن الأساليب الحديثة لتبني فكر العمل الحر ويتم تحقيق ذلك بتقليل الإجراءات الإدارية والتراخيص الضرورية من أجل الإسراع في تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة تفعيل آليات دعم تلك المؤسسات من أجل خلق فرص العمل وتقليل البطالة وضرورة الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال عمل حاضنات الأعمال والاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة وتشجيع المشروعات المتميزة بالحاضنة عن طريق تقديم الحوافز والامتيازات من أجل النهوض بها ومواكبة التطورات العالميةوبناءاً على ما تقدم تم تقسيم البحث إلى المباحث الآتية:-

المبحث الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة.

المبحث الثاني: حاضنات الأعمال مدخل مفاهيمي.

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول لإقامة حاضنات الأعمال.

المبحث الرابع: الجانب الميداني للبحث [تقييم تجربة العراق في إنشاء حاضنات الأعمال في قطاع التعليم العالي]..

المبحث الأول

منهجية البحث ودراسات سابقة

1-1 مشكلة البحث ResearchProblem :

تكمن مشكلة البحث في ضعف الاهتمام بخلق التمويل اللازم لدعم مشاريع حاضنات الأعمال في قطاع التعليم العالي في البيئة العراقية، الأمر الذي جعلها غير قادرة على أداء الأهداف التي أنشأت من أجلها ومنها [دعم الباحثين في قطاع التعليم، دعم الخريجين ورعاية أفكارهم واختراعاتهم وغيرها من الأمور].

1-2أهمية البحث Research Importance

تكمن أهمية البحث من أهمية الدور الذي تقدمه حاضنات الأعمال في رعاية المخترعين والباحثين في قطاع التعليم العالي، ولما لهذه الحاضنات من تحفيز على العمل الحرَّ ومن ثم تقليل البطالة، وكان لموضوعة إيجاد مصادر متنوعة لتمويل هذه الحاضنات في قطاع التعليم العالي في العراق أمراً مهماً دفع الباحثين لإيجاد السبيل إليه وتسليط الضوء عليه ودراسته.

1-3 فرضية البحث RESEARCH HYPOTHESIS

يستند البحث على فرضية مفادها: ((توفير تمويل مستمر لحاضنات الأعمال في قطاع التعليم العالي في العراق يؤدي الهدف من إنشائها)).

1-4 أهداف البحث Research Objectives

يهدف البحث إلى:

إلقاء الضوء على إنشاء حاضنات الأعمال في قطاع التعليم في العراق والاستفادة من تجارب بعض الدول.

تحديد مستوى تأثير الجوانب المالية على عمل حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تقديم بعض التوصيات في ضوء نتائج البحث التي قد تساعد عمل حاضنات الأعمال في قطاع التعليم العالي في العراق.

1-5 دراسات سابقة Previousstudies

وتتضمن بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة العراقية والعربية منها والأجنبية بموضوع البحث وكما مبين أدناه:

1 – دراسة عبد اللطيف ، 2016" فرص إقامة حاضنات الأعمال كوسيلة للنهوض بالمشروعات الصغيرة في العراق، دراسة مقدمة للبنك المركزي العراقي

إن المشروعات الصغيرة تحتاج إلى قوة دافعة من حيث التمويل المالي والنفسي وهذا مستلزم في قوة دعم حاضنات الأعمال فبدون هذه الحاضنات تبقى المشروعات تلك دون توجيه ورعاية حيث كان هدف الدراسة إلى إعطاء إطار مفاهيمي حول حاضنات الأعمال وتحديد طبيعتها كآلية جديدة لتطوير المشروعات الصغيرة بما يساهم في معالجة البطالة والاستفادة من التجارب الدولية ببيان فرص أو مجالات إقامة حاضنات الأعمال لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة في العراق بصورة كاملة وتوصلت الدراسة بأن حاضنات الأعمال آلية جديدة وفعّالة للارتقاء بالمشروعات الصغيرة من خلال تقديم منظومة كاملة من الخدمات والمقومات والتمويل التي تحتاجها لاسيما في المراحل الأولى من مرحلة الإنشاء وأداة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإن العراق يمتلك كل مقومات نجاح بناء الحاضنة من موارد مالية وبشرية وجامعات ومراكز بحوث وغيرها وتنمية روح العمل الحر لدى الرواد والاستفادة من التجارب الدولية بإقامة حاضنات الأعمال.

2– دراسة نعمة، 2017 "دور حاضنات الأعمال في تمويل المشاريع الصغيرة – دراسة حالة لتجارب بعض البلدان ،بحث منشور في مجلة الادارة والاقتصاد عدد112

إن دعم المشاريع الصغيرة سيكون له مردوده الايجابي على بنية ونمو الاقتصاد الوطني ككل ونشوء مؤسسات واعدة كفيلة بخلق فرص عمل تساهم في استيعاب الكثير من العاملين وبالأخص الشباب منهم الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وتمحورت مشكلة البحث حول بيان ما إذا كانت حاضنات الأعمال يمكن أن تسهم في دعم تمويل المشاريع الصغيرة في العراق وبالتالي تنمية وتسويق منتجاتها وصولاً إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وسعى البحث لتحقيق الأهداف المتعلقة بالطرح المعرفي لماهية حاضنات الأعمال وأهدافها والفرص التي يمكن أن تقدمها بوصفها إحدى الأساليب الحديثة في دعم وحماية المشروعات الصغيرة وتحليل آلية عمل الحاضنات وطبيعة ملكيتها وتمويلها والعوامل المؤثرة في نجاحها ودورها في تنمية النسيج الاقتصادي والصناعي وأهم التحديات التي تواجهها وتحليل تجارب النجاح العالمية والعربية في مجال استحداثها ودورها في دعم تمويل مشاريع الأعمال الصغيرة وتوصل البحث إلى أن حاضنات الأعمال من المستحدثات التكنولوجية الحديثة التي تساعد على تشجيع المبادرات الفردية والمواهب والابتكارات الجديدة لتجسيدها على أرض الواقع وتعمل على زيادة نسبة نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة من 50% إلى 80% وتوطيد العلاقة بين الجامعات والشركات الصناعية التي ترغب في الحصول على الخبرة العلمية والاستفادة من الطاقات الجامعية.

3 –دراسةBergek&norrman 2008

"A- Incubator best practice: A framework" الإطار المفاهيمي للتطبيقات الجيدة للحاضنات

أصبحت حاضنات الأعمال ظاهرة في كل مكان في أنحاء كثيرة من العالم وهي أداة لتعزيز تطوير الشركات النامية القائمة على التكنولوجيا ونظراً للمبالغ الكبيرة من الأموال المستثمرة في حاضنات الأعمال فإن تحديد نماذج الحاضنات أمر في غاية الأهمية، حيث أن تقييم الحاضنات سابقاً يتم التأكيد على قياس نتائج الحاضنة في حين تم التركيز في هذه الدراسة على أهداف حاضنات الأعمال وأدائها وتطوير الإطار الذي يمكن أن يكون بمثابة أساس لتحديد أفضل نماذج حاضنات الأعمال وتقييمات أكثر دقة للأداء ويتضمن الإطار المقترح ثلاثة عناصر نموذجية مميزة وهي:- الاختيار ودعم الأعمال والوساطة والتمييز بين الاختيار الذي يركز على الأفكار والاختيار الذي يركز على ريادة الأعمال والتمييز بين اختيار الفائزين واختيار البقاء للأصلح. وتوصلت الدراسة إلى توفير أداة لوصف نماذج مختلف الحاضنات بالمقارنة مع النتائج وتساعد هذه في صناعة القرار وتوجيه مدراء الحاضنات في عملهم الاستراتيجي.

واهم مايميز الدراسة الحالية هو تسليطها الضوء على التجربة العراقية لحاضنات الاعمال في قطاع التنعليم العالي والوقوف على اهم مشكلاتها وهي غياب الدعم المالي الحكومي الذي يقف حائلا دون تنفيذ اهداف الحاضنات في هذا القطاع المهم ،ومن ثم تقديم الاقتراحات لحل هذه المشاكل.

المبحث الثاني

حاضنات الأعمال مدخل مفاهيمي

سيتم في هذا المبحث عرض الجوانب المفاهيمية لموضوع حاضنات الأعمال من حيث المفهوم ودورها في التنمية وأهم التحديات المصاحبة لها:

2-1 مفهوم حاضنات الأعمال:

يمكن بيان مفهوم حاضنات الأعمال من خلال ما عرفته الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال (NBIA)(National Business Incubation Association) ((حاضنات الأعمال بأنها هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد وتوافر لهم وسائر الدعم اللازمة (الخبرات، الأماكن، الدعم المالي) لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات)). (NBIA, 2006: 12) ،كما يمكن تعريفها" الحاضنة"هي مجموعةشاملةللمؤسساتالتيتشكلأوتخلقبيئةداعمةلتطويرشركاتجديدة" (Chan and Lau, 2005 :12)وأيضاً تعرف (حاضنات الأعمال والمشروعات) "مؤسسات تنموية وغير ربحية تسعى إلى دعم المبادرات الفكرية وتقديم المساعدات اللازمة للانطلاق، وذلك عن طريق تهيئة البيئة المناسبة والتي تستطيع خلالها المشاريع الحصول على الخدمات والإجراءات الداعمة ليصبح قادراً على الاعتماد على الذات في سوق العمل". (الشبراوي، 2010: 10) كما تعرف حاضنات الأعمال على أنها "عملية ديناميكية لتنمية وتطوير المؤسسات خاصة المؤسسات الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط إلى أن تضمن بقاءها ونموها خاصة في مرحلة بداية النشاط وذلك بتقديم مختلف المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات للإنشاء وبداية النشاط". (خليل، نور الدين، 2006: 35) كما تم تعريفها من قبل (Center of Economic and social services,2010:20) على أنها "منظمة تساهم في عملية إنشاء الشركات الناجحة من خلال تزويدها بمجموعة شاملة ومتكاملة من الدعم"، وذلك من خلال جملة الخدمات الداعمة التالية:

1- تقديم المساعدات والمشورة في مجالات التنظيم والإدارة.

2- التعرف بفرص ومصادر التمويل المتاحة أمام المنشآت.

3-الكشف عن فرص الأعمال الحيوية أو الخدمات التكنولوجية الساندة.

4- تقديم وتوفير فرص التأجير المرن للآلات والمعدات وما يترتب عليها من توسعات مكانية.

5- تقديم خدمات الشراكة المكتبية.

6- توفير وسائل الاتصال بما فيها الفاكس والبريد الالكتروني كل تلك الخدمات تحت سقف واحد.

ومن خلال ما تم عرضه من تعريفات مختلفة عن حاضنات الأعمال يمكن الإجمال بأنها: (هيئات تسعى لدعم المشاريع الصغيرة والناشئة ،هيئات غير ربحية، تقوم بتسويق نتاجات المؤسسات التي قدمت لها الدعم).

2-2 أهمية حاضنات الأعمال:

يمكن بيان أهمية حاضنات الأعمال من خلال الآتي (جوادي و عبد اللاوي، 2011، 43):

1- تقديم المشورة ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2- ربط المشروعات الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركية السوق ومتطلباته.

3- تشجيع المستثمرين غير التقليديين والمغامرين على إنشاء الشركات الخاصة بهم والتي توصف بشركات رأس المال المخاطر.

4- المساهمة في توظيف نتائج البحث العلمي في شكل مشاريع إنتاجية.

5- توفير فرص العمل المتوسطة.

6- مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مواجهة الصعوبات الإدارية والمالية والفنية والتسويقية التي عادة ما تواجه مرحلة التأسيس.

2-3: دور حاضنات الأعمال في وضع أسس لتنمية المنشآت الصغيرة:

يمكن بيان الدور الذي تقدمه حاضنات الأعمال لتنمية المنشآت الصغيرة بالآتي (Deborah, 1994:23):

مساعدة منشآت الأعمال الجديدة في التغلب على الصعوبات التي تواجهها في السنوات الأولى من عمر المشروع والنتائج الايجابية الملموسة المتمخضة عنها:

-أسهمت حاضنات الأعمال في أمريكا الشمالية في عام 2001 فقط في تقديم المساعدة والمعونة إلى (35000) شركة في مرحلة التكوين ووفرت فرص عمل لما يقارب (82000) عامل، وبلغ معدل نمو المبيعات السنوية للشركات التي تتلقى المساعدات من الحاضنات حوالي (400%)، وحققت تلك الشركات أرباح سنوية بأكثر من (7) بليون دولار أمريكي.

-أسهمت حاضنات الأعمال بصورة غير مباشرة، في زيادة إجمالي الإيرادات الضريبية يحصل زيادة مستويات الدخول النقدية المتولدة عن زيادة فرص العمل (الوظائف) التي توفرها الشركات المحتضنة من قبل حاضنات الأعمال (Rabindra,2003:53)

- المساهمة في زيادة نسبة استغلال العقارات والملكية العقارية (Property) الصناعية والتجارية الإضافية وتحسين البنى التحتية لمنشآت الأعمال المحلية.

إن إيمان الباحثين والممارسين وأطراف المصلحة في حضانة الأعمال جعلهم على قناعة بأهمية الدور الذي تلعبه هذه الصناعة من المنظور الاقتصادي والاجتماعي، لذلك فأنهم يقترحون العديد من الحلول لدعم هذه الصناعة، ومن ضمن هذه الحلول ما يلي :

-زيادة حجم الاستثمار في مجال حضانة الأعمال كأداة رئيسية في التنمية الاقتصادية.

-توجيه هذه الاستثمارات نحو أفضل البرامج الخدماتية والمساعدات التي يمكن تقديمها حتى تحقق أحسن استخدام للموارد في المجتمعات والتجمعات السكانية المحلية.

-تزويد العاملين بقطاع حضانة الأعمال بكل المعلومات ونتائج البحوث التي تساعدهم في تطوير هذه الصناعة.

-دور حاضنات الأعمال في وضع أسس لتنمية المنشآت الصغيرة (عيتاني، 2004، 54).

-وضع استراتيجيات بعيدة المدى باستقطاب الكفاءات العالية القادرة على احتضان الأفكار والتخطيط ل ترويج ريادة الأعمال.

-التوسع في إمكانية حصول المنشآت الصغيرة على التمويل عن طريق آليات مثل ترتيب وتنسيق وتوفير المعلومات الخاصة بفرص ومصادر التمويل، بالإضافة إلى الجمع بين المستثمرين للمراحل الأولية ورواد الأعمال الواعدين.

-تركيز خدمات الحاضنة واستخدام كامل مساحتها لخدمة المشاريع المحتضنة والتقييم المستمر لبرنامج الحاضنات ومن ثم ضمان التطوير المستمر وحسن الأداء إضافة للاستعانة ببيوت الخبرة العالمية المتخصصة.

-تقديم تسهيلات بنكية وائتمانية للمشاريع المحتضنة وتقديم الحوافز للمشروعات المتميزة بالحاضنة واستخدام مراكز للفحص والجودة لتقديم منتجات ملائمة لظروف الطلب العالمي.

-تبني خطط مستقبلية محددة لإزالة المعوقات الخارجية والداخلية لاستقرار تلك المنشآت الصغيرة.

2-4 المقومات الأساسية لوجود حاضنات الأعمال

لضمان نجاح حاضنات الأعمال لابد من وجود بعض المقومات الأساسية اللازمة والتي يمكن تلخيصها بالآتي:-

1- قبول الحاضنة في المجتمع:

يعتبر القبول المجتمعي واكتساب الثقة بالحاضنة أحد المقومات الأساسية لنجاح عمل الحاضنة، إذ أنه لابد من إقناع المجتمع بأن عمل الحاضنة هو انعكاس لأهدافهم الاقتصادية والاجتماعية وتستطيع مؤسسات المجتمع المدني ومن ضمنها الرابطات المهنية وغرف التجارة والصناعة أن تقوم بدور فعّال في هذا المجال من خلال إنشاء أجهزة وشبكات متخصصة للترويج لعمل الحاضنات وتعزيز مفهوم الحاضنة كوسيلة لتشجيع وتطوير الخبرات (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا: تقرير فني، اجتماع الخبراء بشأن تنسيق السياسات التكنولوجية من أجل زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية في سياق اتجاهات العولمة، مبادرات لبناء القدرات في القرن الحادي والعشرين، بيروت 1-3 تشرين الثاني، نوفمبر، 2000، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص42).

2- ملكية الحاضنة:

تختلف ملكية الحاضنة بحسب الأهداف المرسومة لها، فإذا كانت تهدف إلى توليد مردود استثماري للقائمين عليها، فلابد أن تكون ذات ملكية خاصة، أما إذا كانت تهدف إلى تخريج وحدات إنتاجية ناجحة تحقق التنويع الاقتصادي، وتخلق فرص عمل للعاطلين فضلاً عن تعزيز التكنولوجيا في المحافظة أو المنطقة الجغرافية الموجودة فيها فتكون في هذه الحالة ذات ملكية عامة (دلي ،2018: 401)

3- رسوم الحاضنة:

يطلع صاحب الوحدة الإنتاجية الصغيرة الراغب بالانضمام للحاضنة على قيمة الرسم الواجب دفعه مقابل عضويته في الحاضنة، بعد تقديمه معلومات مختصرة عن طبيعة المصنع ومؤهلاته وخبراته وعدد العاملين لديه، ويتم تحديد قيمة الرسم المفروض من قبل هيئة العاملين لديه، ويتم تحديد قيمة الرسم المفروض من قبل هيئة خاصة تقوم بمراجعة حسابات عمليات الحاضنة بما يضمن المواءمة بين المصروفات والدخل المتحقق، وبما يكفل ضمان الاستمرارية في عمل الحاضنة، وحيث أن معظم الحاضنات تتقاضى رسوماً أقل من القيمة السوقية للخدمات المقدمة فمن الضروري الالتزام الصارم بدفع الرسوم (شلبي ، 2004، 7).

4- موارد بشرية ومالية:

لابد من توفير موارد مالية وبشرية ذات كفاءات عالية من مختلف الاختصاصات من خبراء ومهندسين وفنيين وقانونيين وإداريين ومباني لغرض الاستفادة منها في مجال تبني إنشاء حاضنات الأعمال.

5- جامعات ومعاهد ومراكز البحوث:

خلق جسور التعاون بين حاضنات الأعمال والجامعات الحكومية والأهلية ومؤسسات البحث والتطوير ومراكز البحوث والمعاهد من أجل تحويل البحوث من المختبرات إلى الحيز العملي والتطبيقي.

2-5 تحديات حاضنات الأعمال:

تواجه مسألة تأسيس مؤسسة رسمية (حاضنة) متخصصة في تنشئة ورعاية الشركات ومنشآت الأعمال الصغيرة ولاسيما في بداية مرحلة النشاط، في الأقطار الصناعية بالعديد من التحديات التي يمكن إيجازها بالتالي (Deborah,1994:13):

-نقص الموارد المالية المتاحة لحاضنات الأعمال.

-نقص في ثقافة المنضمين إلى الحاضنة والافتقار إلى البرامج التدريبية.

-صعوبة إيجاد الأفراد المؤهلين لإدارة حاضنات الأعمال.

-أصبحت بعض الشركات المحتضنة (Incubated firms) أكثر اعتماداً على الدعم الذي تقدمه الحاضنات والذي بدونه ربما تتعرض تلك الشركات إلى الفشل.

-نقص في فرص المشاركة خارج حدود الحاضنات بسبب ندرة الخدمات المهنية وتركزها في الشركات الكبيرة.

-إن عقلية المنضمين الجدد إلى حاضنة الأعمال غالباً ما تجعلهم غير راغبين في التخلي عن الملكية في شركاتهم.

-إن المبادرين (Entrepreneurs) يكونوا على الدوام أقل استعداداً للثقة بالأشخاص الخارجين، وأن تكاثر أفراد الأسرة الواحدة يتيح الفرصة لإدارة مشروعات الأعمال بأنفسهم.

-ظروف البيئة الاقتصادية وظروف بيئة الأعمال العامة غير المواتية.

-عدم تطور وظيفة حقوق الملكية.

-إن بعض الثقافات القومية ربما تكون أكثر خطورة من الثقافات الأخرى في البلدان المتقدمة.

-صعوبة الوصول إلى معرفة رأس مال المشروع وشبكة المستثمرين.

2-6 مشاكل حاضنات الأعمال:

تواجه حاضنات الأعمال عدد من المشاكل التي قد تؤثر على فاعلية أداء دورها الريادي في تقديم الخدمات والمساعدات للشركات المحتضنة، ويمكن تلخيص هذه المشاكل بما يلي(Krakawiskly, L.J and Ritzman, L.P., 2002:20):

تنحصر المشكلة الأولى في مستوى التوقعات المرتبطة بالمنافع التي ستحصل عليها الشركات المحتضنة (Incubated Enterprises) وبخاصة في المراحل الأولى من دورة حياته، فقد يرتفع مستوى الطموح في الوقت الذي تقل فيه قدرات الحاضنة المالية والبشرية التي تمكنها من تلبية هذا المستوى خاصة إذا كان مستوى الطموح مبالغاً فيه.

وترتبط المشكلة الثانية بمدى جودة ونوعية الاتصالات وردود فعل الجهات التي سوف تستهدفها الحاضنة لتسهيل عمل المنشآت المحتضنة.

تتمحور المشكلة الثالثة في التباين بين أهداف المنشأة المحتضنة والمنشأة الحاضنة خاصة وأن الأخيرة سوف تواجه درجة معينة من الخطر في حالة قيامها بمنح مساعدات مالية للأولى أو ضمانها أمام المؤسسات المالية المانحة للقروض.

وأخيراً يتوقع بعض الباحثين والمتخصصين ظهور مشكلة من نوع آخر وهي مشكلة الاعتمادية، أي اعتماد المنشأة المحتضنة على المنشأة الحاضنة في مجالات عديدة.

المبحث الثالث

تجارب بعض الدول لإقامة حاضنات الأعمال

سيتم في هذا المبحث دراسة بعض تجارب الدول في إقامة حاضنات الأعمال ومقارنتها مع تجربة العراق ومنها:-

3-1: التجربة الجزائرية في إقامة حاضنات الأعمال:

أنشأت الجزائر في إطار مراخصة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة هيئات أو أجهزة كحاضنات للأعمال نذكر أهمها:

الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب: يهدف هذا لجهاز لدعم إنشاء مؤسسات مصغرة من طرف الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 35 سنة على أن يكون المبلغ الأقصى لمبلغ الاستثمار هو 10 ملايين د ج.

الوكالة الوطنية تسيير القرض المصغر: يساهم هذا الجهاز في خلق مؤسسات مصغرة ونشاطات حرفية للشباب البالغ سن 18 سنة فما أكثر على أن يكون الحد الأقصى لمبلغ الاستثمار هو 1 مليون د ج.

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: يتكفل الجهاز بدعم المشاريع المستحدثة من طرف البطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و 50 سنة على أن يكون الحد الأقصى لمبلغ الاستثمار هو 10 ملايين د ج.

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يهدف هذا الصندوق إلى تسهيل الحصول على القروض متوسطة الأجل من أجل إنشاء مؤسسة أو توسيع نشاطها أو تجديد تجهيزاتها، يقدم الصندوق الضمانات اللازمة للمستثمرين والمطلوبة من طرف البنوك لمنح القروض للمستثمرين.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: تسهر الوكالة من خلال الشباك الوحيد الممركز على ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية ومساعدة المستثمرين على تجسيد مشاريعهم عن طريق المزايا الممنوحة في إطار الاستثمار.

الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتولى الوكالة وضع إستراتيجيات قطاعية في مجال ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهر على تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيلها.

صندوق الاستثمار: الذي من خلاله تم بعث مشروع "جزائر استثمار" لتمويل المشاريع الموجهة لإنشاء مؤسسات صغيرة عن طريق دخول الصندوق كشريك مع المستثمر في المشروع، وتكون الشراكة بنسبة 51% للمستثمر و 49% للصندوق.

وتم اختيار مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية الوادي والخدمات المقدمة من قبلها وصيغ التمويل، ويمنح الجهاز صيغتين من التمويل (رجم و بن ناصف، 2017 :79) وهي:-

الصيغة الأولى: قرض شراء المواد الأولية (وكالة – مقاول) هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز 100000 دج، وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لا يملكون أموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو طلاق نشاط، وقد تصل قيمتها إلى 250000 دج على مستوى ولايات الجنوب، بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 36 شهراً.

الصيغة الثانية: التمويل الثلاثي (وكالة – بنك – مقاول) هي قروض ممنوحة من قبل البنك والوكالة بعنوان إنشاء نشاط، تكلفة المشروع قد تصل إلى 1000000دج، التمويل يقدم كالتالي:-

(قرض بنكي بنسبة (70%)،سلفة الوكالة بدون فوائد (29%) ،مساهمة شخصية (1%)) وقد تصل مدة تسديده إلى (8) سنوات
والامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الوطني تسيير القرض المصغر: إلى جانب الخدمات المقدمة في إطار الوكالة فأنها تقدم جملة من الامتيازات للمستفيدين تتمثل في:-

-إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات.

-إعفاء من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث سنوات.

-تعفى من رسم الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية.

-إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون.

يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء.

-تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذلك من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كالتالي:- (السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض نسبة (70%)،السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة (50%)،السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة (25%).

-تحدد الرسوم الكمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة (5%).

3-2: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة حاضنات الأعمال:

تعتبر التجربة الأمريكية في مجال حاضنات الأعمال من أقدم التجارب وذلك من خلال التجربة الأولى في مركز أعمال (Batavia) عام 1959 لكن البداية الحقيقية لانتشار الحاضنات كان في عام 1984 حينما قامت الهيئة الأمريكية للمشروعات الصغيرة (Spa small Business Administration) بالاهتمام ببرامج إقامة الحاضنات وتنمية إعدادها، حيث لم يكن يعمل في الولايات المتحدة الأمريكية حينئذ سوى (20) حاضنة ثم ارتفع عدد الحاضنات بشكل كبير عند قيام الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA). في عام 1985، والتي تمت إقامتها من خلال بعض رجال الصناعة الأمريكيين في صورة مؤسسة وخاصة تهدف إلى تنشيط صناعة الحاضنات وتمثل الشبكة القومية للحاضنات وقد أشارت إحدى الإحصائيات الحديثة التي بقدرها الجمعية عن خصائص الحاضنات في الولايات المتحدة نذكر منها الآتي:

(27%) من مجموع الحاضنات الأعمال داخل الولايات المتحدة الأمريكية هي حاضنات تكنولوجية ترتبط بالجامعات والمعاهد التعليمية، وتشترك مع بعض حاضنات الأعمال العامة والخاصة في الأهداف.

(10%) من هذه النسبة تمثل حاضنات ذات أهداف تصنيعية محددة التخصص و (90%) ذات توجه تكنولوجي متخصص (التكنولوجيا الحيوية، تكنولوجيا المعلومات).

(16%) من مجموع حاضنات الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من النوع المشترك، حيث يشترك في تمويلها المنظمات الغير الحكومية والجهات الخاصة وفي معظم الحاضنات بترك التمويل وإقامة الحاضنات إلى الجهات الحكومية، بينما يقوم القطاع الخاص بتوفير الاستشارات والخبرات بالإضافة إلى تمويل المشروعات (خليل، نور الدين2006، ص612).

حيث برزت الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لحاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية (الحاروني،2002 :332) المبينة أدناه:-

-ضمان تمويل المشروعات الصغيرة من خلال ضمان القروض والتمويل المباشر للمشروعات المنتمية للحاضنة.

-المساهمة في نجاح المشروعات الصغيرة واستمراريتها، وذلك بتقديم المساعدة والمشورة في المجالات التقنية والتنظيم والإدارة ولاسيما في المراحل الأولى من الإنشاء.

وتختلف طريقة تمويل الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية باختلاف نوعيتها ومراحل بدايتها وتحتاج الحاضنات إلى استثمارات ضخمة (طيب ،1996: 43- 46) وكما مبين أدناه:-

1- المؤسسات العامة والمنظمات الخيرية الخاصة:

52% من حاضنات أمريكا الشمالية ومرافقتها تتلقى دعماً من الحكومة والمنظمات الخيرية، وتوجه هذه الحاضنات نشاطها أساساً للتنمية الاقتصادية حيث أن رسالتها تشمل فتح فرص جديدة للعمل وتنويع الأنشطة الاقتصادية وتوسعة القاعدة الدافعة للضرائب.

2- المؤسسات الأكاديمية:

19% من حاضنات أمريكا الشمالية ومرافقها تدخل ضمن تكوين الجامعات والكليات وتشارك الحاضنات الخاصة والعامة في الأهداف إلى جانب أنها تتيح لمنسوبي الجامعة فرصاً للأبحاث وكما تتيح للخريجين والأساتذة والمجموعات المرتبطة بهم فرصاً لإنشاء شركات أو أعمال مربحة.

3- الحاضنات المختلطة:

16% من حاضنات أمريكا الشمالية ومرافقها تكونت بالتعاون بين الحكومة والمؤسسات غير الساعية للربح والمؤسسات الخاصة.

وتتميز تلك الحاضنات بمقدرتها للحصول على دعم حكومي إلى جانب الاستفادة من خبرات وتمويل القطاع الخاص وتهدف هذه الحاضنات إلى الاستفادة من عائد الاستثمار في الشركات التي تقدم العون وتطبيقات التقنيات الجديدة ونقل التقنيات الأخرى، وإضافة قيمة للمؤسسات التجارية والصناعية والتي تساهم فيها.

4- حاضنات أخرى:

5% من حاضنات أمريكا الشمالية ومرافقها مدعومة من مصادر متنوعة منها الغرف التجارية والموانئ...الخ.

وهناك صراع بين أهداف تطوير المشاريع وأهداف التمويل الذاتي، قد يؤثر على اختيار العملاء، وعلى جودة وتنوع الخدمات المقدمة لهم أثناء وجودهم بالحاضنة وعلى سياسات التخرج والنتيجة النهائية هي أن أهداف إنشاء المشاريع تتبع أهداف التعمير في كثير من الحالات.

5- الحاضنات الخاصة:

الحاضنات الساعية للربح هي مؤسسات تمولها وتديرها شركات خاصة وهي تقوم بتوفير المكاتب ورأس المال والإرشاد والمساعدات الأخرى للشركات التي تقع عليها الاختيار وتشمل أهدافها تعجيل الوقت اللازم لنقل منتجات الشركة أو خدماتها إلى السوق كما تشمل أهداف الحاضنة الحصول على ربح معقول. والحاضنات الخاصة يؤسسها رأس المال المخاطر ومبتكر والأعمال والشركات الكبرى وبعض الحاضنات الخاصة تلزم مبتكر العمل بالانتقال إلى موقعها ومكاتبها، أما رسوم الحاضنات الخاصة فتشمل رسوماً شهرية للهواتف واستخدام الكمبيوتر واستئجار أماكن المكاتب والخدمات الإدارية إلى جانب رسوم المساعدة المهنية وعادة ما تتملك الحاضنة جزءاً من ملكية الشركة التي تحتضنها.

6- شبيهات الحاضنات:

هناك مكاتب استشارية تقدم نفسها كمكاتب شبه حاضنة تقوم بتوفير خدمات متنوعة لمبتكري الأعمال بصورة تكاد تضاهي خدمات الحاضنات الحقيقية، إذ أن تلك المكاتب تسعى لاجتذاب التمويل وتقدم المساعدة القانونية وخدمات الحسابات وربما وضع خطة العمل

وتشمل رسوم تلك المكاتب عادة رسوماً تدفع مقدماً وقد تصل إلى عدة آلاف من الدورات إلى جانب نصيب من ملكية الشركة وكذلك نسبة من رأس المال الذي توفره للشركة. وليس هناك من ضير أن تقدم المكاتب الاستشارية تلك الخدمات لقاء رسوم ولكن بعضها ينصب من نفسه كحاضنات وهي ليس كذلك في الواقع.

3-3: تجربة المملكة العربية السعودية للحاضنات:

تشكل المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم نسبة كبيرة من الاقتصاد السعودي حيث ورد في الإحصائيات أن ما تتراوح نسبته من 60%-70% من نشاطات الاقتصاد الوطني تتم عن طريق مؤسسات صغيرة أو متوسطة وتنتشر الورش والمؤسسات الصغيرة لخدمة المنتج الصناعي الكبير في أمور عدة كالصيانة والنقل والمناولة والتوزيع وتصنيع قطع الغيار وبعض أجزاء المنتج وغير ذلك ولهذه المؤسسات الصغيرة أيضاً فوائد اجتماعية ملحوظة حيث أنها توظف أفراداً من المجتمع، وأن العمل الإضافي الجزئي في هذه المؤسسات من قبل كثير من الطلاب والموظفين أصبح أسلوب حياة مما يدعو إلى تشجيعه ومؤازرته حيث أن هذه المؤسسات تساهم في تحقيق داخل إضافي لبعض أفراد المجتمع وقيمة مضافة للاقتصاد الوطني الكبير.

ولكن في الجانب الآخر هناك تحديات كبيرة تواجه المؤسسات الصغيرة مما يجبرها على التباطؤ أو الإغلاق بما يترتب على ذلك خسارة للاقتصاد الكبير بل أن المؤسسات المتوسطة أيضاً بحاجة أكيدة لمن يقف لجانبها ضمن الملاحظة أنها تواجه مشاكل كبيرة من أجل البقاء والاستمرار وتحقيق الكفاءة الإنتاجية والإدارية، ومن الملاحظات الجديرة بالاهتمام أن مشاكل هذه المؤسسات الصغيرة حتى الناجحة منها، متشابهة ومتكررة تبدأ من نقص الابتكار في اختيار النشاط، إلى خفض التكليف مع متطلبات السوق وعدم إتقان التعامل مع العميل والمنافسة مروراً بمشاكل العمالة والرقابة والتوسع وغير ذلك. ومن هذا المنطلق تتولد حاجة أساسية لقيام حاضنات أعمال تقف لجانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتساعدها في حل مشاكلها ومعالجة أزماتها وفتح آفاق النمو والتطور والتطوير أمامها، ويجب أن تكون هذه الحاضنات ملتقى كبيراً لهذه المؤسسات مع بعضها البعض ومع الشركات والمؤسسات الكبيرة التي تفيد وتستفيد وتؤثر وتتأثر بهذه المؤسسات الصغيرة ويمكن لحاضنات الأعمال أن تكون وسيلة لرعاية وتدريب وتوجيه المواطنين الراغبين في ممارسة الأعمال التجارية والصناعية الصغيرة وهم في ازدياد، كما أن هذه المؤسسات الوطنية والشركات الكبيرة والشركات المساهمة بالذات هي الأخرى بحاجة ماسة جداً لحاضنات تأخذ بأيديها وتخرجها من ظلمات الخسائر الأليمة والأرباح الشحيحة والإدارة بالتخبط إلى نور الإدارة المهنية والاحترافية والتفكير الاستراتيجي والتقنيات الحديثة، وتلكم هي الطريقة الممهدة إلى النمو والربحية. (العتيبي، 2001: 25).

3-4: تجربة العراق

أدركت معظم البلدان النامية ولاسيما الدول العربي بشكل عام والعراق بشكل خاص إلى أهمية الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال في تنمية الصناعات الصغيرة واكتساب التكنولوجيا الحديثة، وأن الاقتصاد العراقي يعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية حيث أن الصناعات الصغيرة لا تستند إلى قاعدة أو جهة راعية في مواجهة المشاكل التقليدية المتمثلة بنقص التمويل والخبرات الإدارية والفنية من جهة ومشاكل العصر المتمثلة بالتنافسية العالمية وتحرير التجارة ورفع كافة أنواع الحماية والدعم، فضلاً عن التطور التكنولوجي المتسارع وما يرافقه من تغييرات في الطلب على المنتجات. وأن العراق يتمتع بقاعدة علمية واقتصادية ملائمة لقيام حاضنات أعمال ناجحة حيث يتوفر لديه الكثير من الأكاديميين والباحثين والخبرات العلمية المعطلة.

حيث قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي باستحداث شعبة حاضنة التعليم العالي المرتبطة بالسيد المدير العام لدائرة البحث والتطوير بتاريخ 2015/6/29 ثم تحولت هذه الشعبة إلى قسم بتاريخ 2019/2/28 ورؤية القسم المذكور هو أن يصبح القسم قوة

محركة للاقتصاد العراقي من خلال دعم الرياديين المبدعين والموهوبين وترويج ونشر ثقافة العمل الحر في البلد وخلفت جيل قادر على الاعتماد على الذات (بروشور الحاضنة1/ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ دائرة البحث والتطوير/ حاضنة التعليم العالي).

وأدناه جدول يبين فيه أوجه التشابه والاختلاف بين حاضنات الأعمال في الدول المعروضة والعراق.

جدول 1

أوجهالتشابهوالاختلافبينحاضناتالأعمالفيالدولالمعروضةوالعراق.

محددات المقارنة	الجزائر	أمريكا	السعودية	العراق
الارتباط الحكومي	هيئات أو أجهزة كحاضنات الأعمال أهمها: 1. الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب. 2. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. 3. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة. 4. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 5. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. 6. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 7. صندوق الاستثمار.	(27%) من مجموع الحاضنات الأعمال هي حاضنات تكنولوجية ترتبط بالجامعات والمعاهد التعليمية وتشترك مع بعض حاضنات الأعمال العامة والخاصة في الأهداف. (16%) حاضنات من نوع مشترك وهي حكومية وجهات خاصة.	حاجة المملكة العربية السعودية لقيام حاضنات أعمال تقف لجانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتساعدها في حل مشاكلها معالجة أزماتها وفتح آفاق النمو والتطور والتطوير أمام تلك المؤسسات.	عدم وجود حاضنات أعمال في العراق ولكن هناك مبادرة باتجاه بناء حاضنات أعمال حيث تم استحداث شعبة حاضنة التعليم العالي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في 2015/6/29 ثم تحولت هذهِ الشعبة إلى قسم بتاريخ 2019/2/28 وهي أول حاضنة في العراق وهي مرتبطة بالسيد المدير العام لدائرة البحث والتطوير أحد دوائر الوزارة أعلاه.
الإدارة	توظيف مدير تنفيذي للحاضنة يكون لديه الخبرة والرغبة والقدرة على دعم المنشآت المنتسبة للحاضنة وأصحابهم.			
التمويل		إقامة الحاضنات يتم من قبل الجهات الحكومية.		

نوع المشروعات التي يتم دعمها	تمنع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية الوادي. دعم الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لا	تختلف طريقة تمويل الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية باختلاف نوعيتها ومراحل بدايتها وكما مبين أدناه:- صيغتين من التمويل هما: 1. الصيغة الأولى قرض شراء المواد الأولية (وكالة- مقاولة) هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة لا تتجاوز 100000 دينار جزائري. 2. الصيغة الثانية التمويل الثلاثي (وكالة-بنك- مقاول) هي قروض ممنوحة من قبل البنك والوكالة بعنوان إنشاء نشاط، تكلفة المشروع قد تصل	1. المؤسسات العامة والمنظمات الخيرية الخاصة. 2. المؤسسات الأكاديمية. 3. الحاضنات المختلطة. 4. حاضنات أخرى. 5. حاضنات خاصة. 6. شبيهات الحاضنات.	علماً أن العراق يمتلك مقومات نجاح بناء الحاضنات ومن موارد مالية وبشرية وجامعات ومراكز بحوث وغيرها.

	يملكون أموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاط. لا تهدف إلى الربح وإنما محاربة الفقر والبطالة وإدماج الفئات الهشة من المجتمع في الحياة الاقتصادية.	إلى 100000 دينار جزائري. (52%) من الحاضنات تتلقى دعماً من الحكومة والمنظمات الخيرية. (19%) من الحاضنات تدخل ضمن تكوين الجامعات والكليات. (16%) حاضنات مختلطة. (5%) حاضنات مدعومة من مصادر متنوعة. الحاضنات المختلطة لا تهدف للربح. الحاضنات الخاصة تهدف للربح.		

المصدر: من اعداد الباحثين

المبحث الرابع

الجانب الميداني للبحث (تقييم تجربة العراق في انشاء حاضنات الأعمال في قطاع التعليم العالي)

يمتلك العراق بنى تحتية متمثلة بالجامعات الحكومية والأهلية والمعاهد والمراكز البحثية وتحويل البحوث من المختبرات إلى الواقع العملي بالإضافة إلى وجود جامعات تمتلك كليات وأقسام فنية وتطبيقية قادرة على تقديم الاستشارات في مختلف الاختصاصات، وبالإضافة إلى ذلك قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي باستحداث شعبة حاضنة التعليم العالي التابعة لمديرية البحث والتطوير بموجب الأمر الوزاري ذي العدد (ق/4964/4/4) في 2014/12/3 شكلت شعبة الحاضنات والجامعة المنتجة المرتبطة مباشرة بدائرة البحث والتطوير وهي أول تشكيل إداري مركزي للعمل بمشاريع القيمة العلمية والعملية المضافة. The Added scientific and

practical value وهي مشاريع الحاضنات بأنواعها (حاضنات تكنولوجية، حاضنات أعمال، حاضنات أعمال تكنولوجية) (واحة / صديقه) تكنولوجية، حاضنة إقليمية، حاضنة دولية...الخ) ومشاريع الجامعة المنتجة التي يعدها باحثي وتدريسي الجامعة بجهود ذاتية لتعكس هذه المشاريع مفهوم تصدير المعرفة وتتحول الجامعة إلى جامعة منتجة، ثم تم تغيير تسمية الشعبة إلى شعبة حاضنة التعليم العالي تبعاً لمصلحة العمل بالأمر الوزاري المرقم (ق/2284/4/4) في 2015/6/29، ثم تحولت الشعبة المذكورة إلى قسم حاضنة التعليم العالي بموجب الأمر الوزاري ذي العدد (ق/894/4/4) في 2019/2/28 باستحداث قسم حاضنة التعليم العالي ضمن الهيكل التنظيمي لدائرة البحث و التطوير ويحتوي القسم ثلاث شعب هي (شعبة الاحتضان، شعبة شبكة الحاضنات، شعبة المشاريع الزراعية) واعتماد مهام وواجبات القسم المبينة أدناه. وشكلت هذه الحاضنة برؤية أن تصبح قوة محركة للاقتصاد العراقي من خلال دعم الرياديين المبدعين والموهوبين وترويج ونشر وثقافة العمل الحر في البلد، وخلقت جيل قادر على الاعتماد على الذات. ورسالة هذه الحاضنة "أن تكون بيئة حاضنة للابتكار وريادة الأعمال تحفز رواد الأعمال المبتدئين لتأسيس مشاريع ومبادرات مجتمعية وتوفير الدعم اللازم لها.

– أهداف حاضنة الاعمال المستحدثة في قطاع التعليم العالي:

أ– تحقيق التكامل الصناعي بربط الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع بعضها.

ب– تقديم مشاريع ذات قيمة مضافة للمجتمع لها القدرة على البقاء والاستمرار.

ج– القضاء على البطالة من خلال توفير جيل قادر على العطاء.

د– تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال التنمية الاقتصادية في المجتمع.

هـ – رفع فرص نجاح المشاريع الناشئة الصغيرة والمتوسطة.

و– توفير بيئة ملائمة لنشأة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحمايتها في مراحلها الأولى.

ز– دعم المهارات والإبداعات لأصحاب الأفكار والمشاريع.

ح– توفير بنية تحتية تغذي الصناعات الكبيرة القائمة.

ي– تحويل البحوث والدراسات إلى مشاريع ذات منتجات يمكن تسويقها وبيعها.

ك–احتضان أفكار تلبي الاحتياجات المحلية وإنضاجها لتكون شركات قادرة على البقاء.

– واجبات الحاضنة:

– احتضان رواد الأعمال والمخترعين والموهوبين والمبدعين من داخل الجامعات العراقية أو خارجها في عموم العراق.

– تخدم جميع المجالات والقطاعات (الخدمية، التجارية، العلمية، التقنية، الصحية، الصناعية، الزراعية، تقنيات المعلومات، الإنسانية...الخ).

– تحفز المواطنين وخاصة الشباب على تبني الأعمال الحر وريادة الأعمال.

– تقدم الخدمات والخبرات والتجهيزات ودراسات الجدوى الاقتصادية والاستشارات الفنية والإدارية للوصول إلى مشاريع ذات جدوى اقتصادية وقيمة مضافة للمجتمع.

– تقييم شراكات مع الجهات الداعمة للتواصل مع رواد الأعمال وهذه الجهات وحصولهم على التمويل المناسب للمشروع.

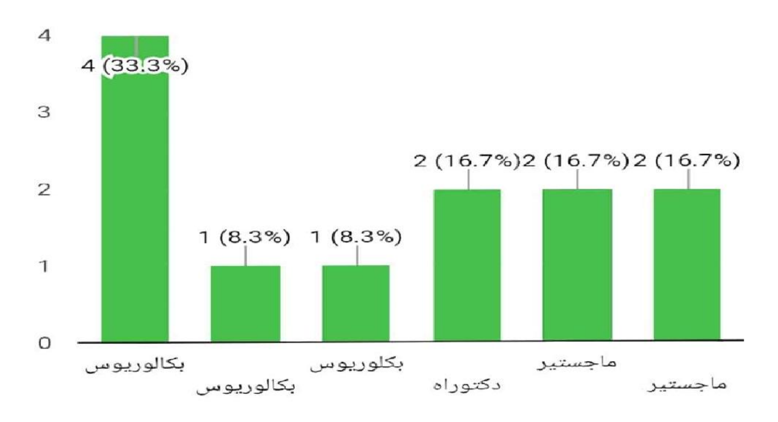
– تعتمد الحاضنة سياسة الباب المفتوح لاستقبال جميع المواطنين العراقيين من عموم محافظات العراق بغض النظر عن مستواهم العلمي أو أعمارهم.

وأنشأ القسم شبكة حاضنات الأعمال الجامعية (1 + 35) الأولى والأضخم في العراق مكونة من القسم و 35 وحدة في الجامعات الحكومية في عموم العراق ويرتكز عمل الشبكة على تقديم البيئة التطويرية والتوجيهية الداعمة لحاضنات الأعمال من خلال تقديم الأنشطة والفعاليات والمحتوى العلمي والعملي لمنتسبي الحاضنات وكافة الجهات المهتمة بصناعة الحاضنات في العراق أفراد أو مؤسسات.

وقد تم اجراء المقابلة الشخصية لمسؤولي الحاضنات في 11 من الجامعات الحكومية العراقية المتوزعة من شماله الى جنوبه وتم توجيه الاسئلة التالية فيما يخص حاضنات الاعمال في قطاع التعليم وكالاتي :

1- الجامعات التي تم الاستفسار منها حول حاضنات الاعمال والبيانات الشخصية الخاصة بمسؤولي الحاضنات (الشهادة ومدة التكليف)

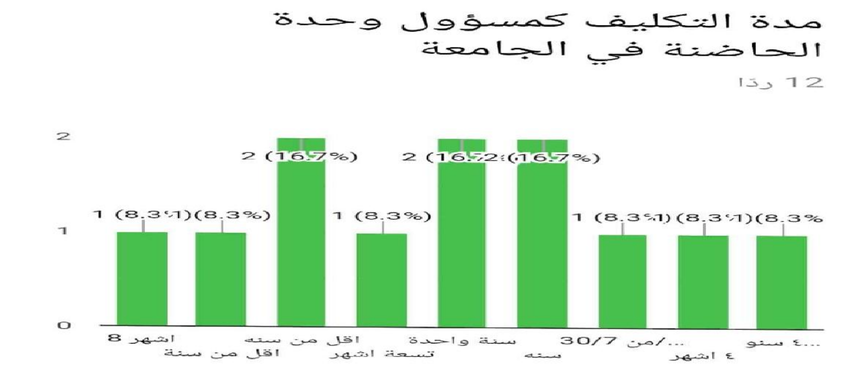
- الجامعات (العراقية ، الانبار، سومر ،بغداد ،المثنى ،ديالى ،الكوفة ،الموصل ،تكريت ،الفلوجة ،الفرات الاوسط)



مخطط 1: التحصيل الدراسي لمسؤولي حاضنات الاعمال

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على اجابات مسؤولي الحاضنات في المقابلة الشخصية

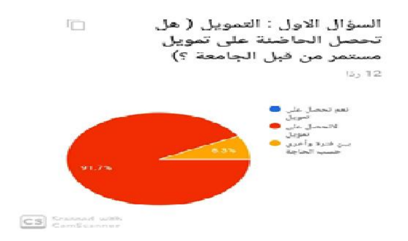
يتبين من المخطط 1 ان نسبة الحاصلين على شهادات عليا اعلى من البكالوريوس ممن هم متولين مسؤولية ادارة الحاضنات في التعليم العالي



مخطط 2: مدة تكليف مسؤولي حاضنات الاعمال

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على اجابات مسؤولي الحاضنات في المقابلة الشخصية

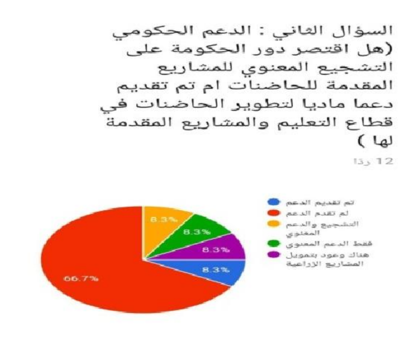
يتبين من المخطط 2 ان مدة التكليف لادارة الحاضنات كانت عالية ممن هم متولينها لسنة فاقل ،مما يدل على حداثة انشاء الحاضنات في هذا القطاع.



مخطط 3: توزيع نسب السؤال الاول

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على اجابات مسؤولي الحاضنات في المقابلة الشخصية

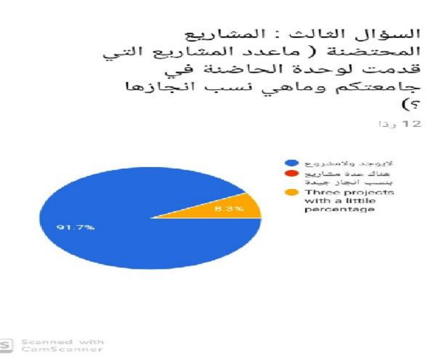
ويتبين من المخطط 3 : ان النسبة الكبرى من الحاضنات لاتحصل على تمويل مستمر من قبل الجامعة وبلغت مايقارب 91%.



مخطط 4:توزيع نسب السؤال 2

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على اجابات مسؤولي الحاضنات في المقابلة الشخصية

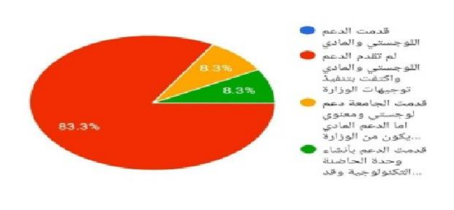
ويتبين من المخطط4 ،ضعف الدعم المادي المقدم من قبل الحكومة واقتصاره على الدعم المعنوي فقط اذ بلغت نسبة عدم تقديم الدعم المادي والمعنوي الحكومي تقريبا 67%.



مخطط 5: توزيع نسب السؤال الثالث

المصدر : مناعدادالباحثينبالاعتمادعلىاجاباتمسؤوليالحاضناتفيالمقابلةالشخصية

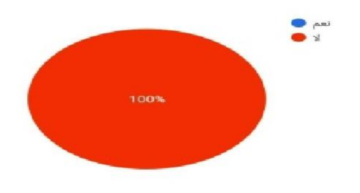
يتبين من المخطط 5 ان نسبة المشاريع المحتضنة ضعيفة جدا فبلغت نسبة 91% من الحاضنات غير المحتضنة ولا مشروع ونسبة 8,3 الحاضنات المحتضنة مشاريع ولكن بنسب انجاز ضعيفة .



مخطط6: توزيعنسبالسؤالالرابع

المصدر : مناعدادالباحثينبالاعتمادعلىاجاباتمسؤوليالحاضناتفيالمقابلةالشخصية

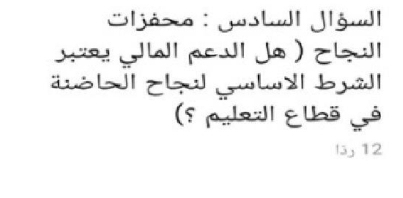
نلاحظ من المخطط 6 ان نسبة 83% تقريبا من الجامعات لم تقم بتقديم الدعم اللوجستي والمادي لوحدة حاضنات الاعمال وانما اكتفت بتنفيذ التعليمات الوزارية بأنشاء الحاضنات فقط وهناك نسبة ضئيلة جدا من الجامعات تقدر 8% تقريبا قدمت دعما معنويا فقط

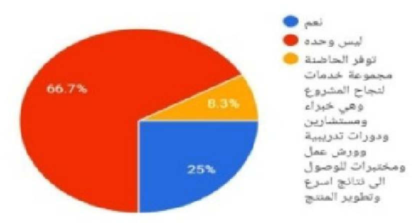


مخطط7: توزيعنسبالسؤالالخامس

المصدر : مناعدادالباحثينبالاعتمادعلىاجاباتمسؤوليالحاضناتفيالمقابلةالشخصية

يتبين من المخطط 7 ان حاضنات الاعمال في قطاع التعليم العالي لم تحصل على اي دعم مادي من الجهات المساندة للحكومة كالمصارف والمؤسسات المالية والمنظمات وكانت نسبة عدم توفير الدعم 100%



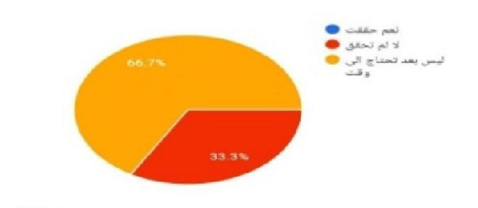


مخطط8: توزيعنسبالسؤالالسادس

المصدر : مناعدادالباحثينبالاعتمادعلىاجاباتمسؤوليالحاضناتفيالمقابلةالشخصية

يتبين من المخطط 8 ان نسبة 66% تقريبا من الحاضنات تعتبر مقومات النجاح ليس الدعم المالي فقط ونسبة 25% تقريبا تعتبر ان الدعم المالي هو الاساس في نجاح الحاضنة ونسبة 8% تقريبا تعتبر ان الحاضنات ممكن ان تقدم الاستشارات ودورات تدريبية وورش عمل وان لم تقم باحتضان مشروع بالكامل وتقديم الدعم المالي له.

السؤال السابع : تحقيق اهداف
الحاضنة (هل حققت حاضنة
التعليم العالي اهداف البرنامج
الوطني لحاضنات الاعمال في
قطاع التعليم العالي في العراق
لتحقيق ريادة الاعمال لطلاب
وخريجي وباحثي الجامعات
العراقية ؟)
12 ردًا



مخطط9: توزيعنسبالسؤالالسابع

المصدر : مناعدادالباحثينبالاعتمادعلىاجاباتمسؤوليالحاضناتفيالمقابلةالشخصية

يتبين من المخطط 9 ان نسبة 66%تقريبا من الحاضنات تعتبر انها لم تحقق اهدافها بعد وتحتاج الى وقت اكثر ونسبة 33% تقريبا تعتبر انها لم تحقق اهدافها وليس الوقت هو مايجعلها كذلك وانما عدم وجود الدعم المالي من الحكومة والجهات المساندة لها.

وتم اجراء تحليل SWAT لوحدات الحاضنات للوقوف على نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجهها وكان كالاتي :



شكل1 : تحليل SWAT تحليل سوات لوحدات حاضنات الاعمال في قطاع التعليم العالي

المصدر : مناعدادالباحثينبالاعتمادعلىاجاباتمسؤوليالحاضناتفيالمقابلةالشخصية

ويتبين من الشكل 1 توزيع اسئلة المقابلة الشخصية على مرتكزات SWAT اذ مثلت:

- عوامل القوة : مثلت جزء من السؤال2 والسؤال 4 عوامل القوة للحاضنة من خلال اهمية دعم الجامعات للحاضنات وتقديم الدعم الحكومي لجزء ضئيل منها .
- عوامل الضعف : وتمثلت عوامل الضعف في الحاضنات بجزء من السؤال الثاني والثالث والرابع ، اذ كان لغياب الدعم الحكومي ودعم الجامعات المباشر لاغلب الحاضنات الاثر في عدم احتضان عدد كبير من المشاريع المقدمة للحاضنات في قطاع التعليم وعدم تحقيقها لاهدافها .
- التهديدات : اما التهديدات التي تعرضت لها الحاضنات فتمثلت باجابات السؤال الاول والخامس والمتمثلة بعدم حصول الحاضنات على تمويل من الجامعات او حتى على ثقة الجهات المساندة للحكومة من مصارف او مؤسسات مالية او حتى منظمات ممكن ان تحفز عمل الحاضنات من خلال توفير القروض مثلا والبنى التحتية وغيرا من الامور.
- الفرص : مثلت الفرص المتاحة للحاضنات للمضي بتحقيق اهدافها باجابات السؤال 6و7 من خلال عدم الاعتماد على التمويل المادي للمضي بتحقيق اهداف الحاضنة وانما تقديم الخدمات الاستشارية وورش العمل وغيرها مما يدفع الحاضنات الى اعطاء فرصة من الوقت لتحقيق اهدافها كونها لم تحضى على وقت كاف لحد الان .

الاستنتاجات

1- تعد حاضنات الاعمال من الاساليب الحديثة التي تتبنى فكرة العمل الحر واداة فعالة لترقية الاقتصاد الوطني ،وان عدم توفير التمويل اللازم لها من قبل الحكومات والجهات المساندة لها يعد احد العوامل التي تبطئ من عملها وتحقيق اهدافها.

2- اهم مشاكل الحاضنات في قطاع التعليم العالي في العراق هو عدم توفير التمويل اللازم لها وعزوف المؤسسات المالية من الاقدام على الاقراض لعدم توافر الضمانات من قبل الحكومة.

3- عدم توافر تشريعات قانونية كافية منظمة لاعمال تلك الحاضنات وتسهيل اعمالها وتعسر اقرار النظام الداخلي لحاضنات التعليم العالي وقف حائلا لتحقيق اهدافها والمضي لدعم مشاريع الطلبة الخريجين والباحثين في هذا القطاع المهم.

التوصيات

1- من اهم مايعزز عمل الحاضنات ويحفزها نحو تحقيق اهدافها هو تخصيص نسبة من الموازنة العامة للدولة لدعمها سنويا وتحقيق اهدافها باحتضان المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

2- وكذلك اهتمام الجامعات بتوفير الدعم اللوجستي والمادي لحاضناتها من خلال تخصيص نسبة من مواردها الذاتية لدعم مشاريعها سيؤدي لتحقيق الحاضنات لاهدافها واحتضان المشاريع المقدمة لها.

3- من خلال اهتمام كل من الحكومة ممثلة بوزارة التعليم العالي والجامعات بحاضناتها ستتولد الثقة لدى الجهات المساندة لها (المؤسسات المالية) بدعم مشاريع حاضنات التعليم ومن ثم تحقيق اهدافها .

المصــادر:

أولاً: العربية:

- الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال (NBIA)، 2006.

- جوادي، توفيق، عبد اللاوي، مفيد،" حاضنات الأعمال فكرة تنموية مؤسساتية جديدة عن طريق تحقيق اقتصاد مستدام، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 2011 .

- الحاروني ،محمد السيد علي ، الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات على الصناعات الصغيرة ، رسالة ماجستير، كلية التجارة، عين شمس،2002.

- خليل، عبد الرزاق، نور الدين ، هناء ،" دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية"، ملتقى وطني حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و 18 أبريل ، جامعة عمار ثليجي الأغواط ،2006.

-دلي،شذى سالم،" دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تجارب مختارة إمكانيات تطبيقها في العراق"،بحث منشور في مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 10، العدد 1، 2018 .

- رجم، خالد، بن ناصف، حمزه ، تقييم برامج دعم المشاريع المقاولاتية للوكالة الحيوية لتسيير القرض المصغر لولاية ورقلة للفترة 2014/2005، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد (6)، جوان ،2017 .

-الشبراوي، محمد عاطف،" حاضنات الأعمال مفاهيم ميدانية وتجارب عالمية"، القاهرة، 2010.

- شلبي، نبيل محمد،" نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة واقع المنطقة الشرقية، المملكة العربية السعودية ،2004 .

- طيب، اسامة بن صادق ، حاضنات الأعمال ، بحث نحو مجتمع المعرفة، سلسلة دراسات يصدرها معهد البحوث والاستشارات، جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار الثالث، 1996.

-عبد الرزاق خليل، هناء نور الدين، دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول، 18 أبريل، 2006.

-عبداللطيف ،أسارفخري،"فرص إقامة حاضنات الأعمال كوسيلة للنهوض بالمشروعات الصغيرة في العراق، دراسةمقدمةللبنكالمركزيالعراقي ،2016 .

-العتيبي، صنهات بدر،" حاضنات الأعمال والاقتصادات الكبيرة، الجزيرة، العدد 10333 ،2001.

-عيتاني، رنا أحمد ديب، " حاضنات الأعمال كآلية لدعم مؤسسات الأعمال الصغيرة في عصر العولمة، مجلة روسيكارا، العدد (2)، جامعة سكيكدة، الجزائر ،2004 .

-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، تقرير فني، اجتماع الخبراء بشأن تنسيق السياسات التكنولوجية من أجل زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية في سياق اتجاهات العولمة، مبادرات لبناء القدرات في القرن الحادي والعشرين، بيروت 1-3 تشرين الثاني، نوفمبر، 2000، الأمم المتحدة، نيويورك 2001.

- نعمة ، نغم حسين ، "دور حاضنات الأعمال في تمويل المشاريع الصغيرة – دراسة حالة لتجارب بعض البلدان/2017 بحث منشورفي مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الأربعون، العدد 112 ، 2017.

ثانياً: الأجنبية:

Bergek, Anna &norrman, charlotte,2008,"Incubator best practice: A Framework.

Center of Economic and social services,2010, Giobal Good Practice in policydevelopment and Implementation, world, Bank, Washington, united states of America.

Chan and Lau, 2005, P.12; Lindholm- Dahistrand and Kiofsten.

Doborah, markely, 1994," A business Incubator: operating Environment and measurement of Economic and Fiseal impact.

Krakawiskly, L.J and Ritzman, L.P,2002 "operation management: strategy and analysis", 6th, addition Wesley, New York, 200

Rabindra, Juggernauth,2003," Developing Business incubation and innovation for the Caribbean.

Rustam, Laikaka, Lessonfrom international experience for the promotion of incubation systems in emergingeconomies